

قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد
للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد
للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١١٦٠٦٠٠٠ جنية (فقط وقدره أحد عشر مليوناً وستمائة
وستة آلاف جنية) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١١٤٤٥٠٠٠ جنية
(فقط وقدره أحد عشر مليوناً وأربعمائة وخمسة وأربعون ألف جنية) موزعة على البابين
الآتيين :

الباب الأول : الأجور ٨٢٥٠٠٠ جنية .

الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية ١٠٦٢٠٠٠٠ جنية منه
مبلغ ١٠٢٨٥٠٠٠٠ جنية فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٦١٠٠٠ جنية
(فقط وقدره مائة وواحد وستون ألف جنية) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية ١٥٠٠٠٠ جنية .

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية ١١٠٠٠ جنية .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١١٤٤٥٠٠٠ جنية
(فقط وقدره أحد عشر مليوناً وأربعمائة وخمسة وأربعون ألف جنية) بالباب الثاني
إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٦١٠٠٠ جنيه (فقط)
وقدره مائة وواحد وستون ألف جنيه (موزعة على البابين التاليين :
الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة ٣٥٠٠٠ جنيه .
الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية ١٢٦٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية
مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك ودون التأثير
على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الوفورات في ائتمادي رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومي
في غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من
لشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واهتمام الوزير المختص الاستمرار في تحصيل
تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة
وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو
سنة ١٩٨٩

يبعث هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيو
سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية
 طبيعة القطاع العام للسلع الغذائية والتقوية
 للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩
 (القيمة بالطنين)

رابط	مشروع	الإيرادات	رابط	مشروع	الاستخدامات
١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	
جيشه	جيشه			جيشه	
		(أ) الإيرادات الجارية :			(أ) الاستخدامات الجارية :
		باب (٢) الإيرادات الجارية والتحويلات			باب (١) الأجور
١٠٤٧٠٠٠٠	١١٤٤٥٠٠٠	الجارية	٦٢٥٠٠٠	٨٢٥٠٠٠	باب (٢) النفقات الجارية والتحويلات
		جملة (أ) الإيرادات الجارية	٩٨٤٥٠٠٠	١٠٦٢٠٠٠٠	الجارية
		(ب) الإيرادات الرأسمالية :	١٠٤٧٠٠٠٠	١١٤٤٥٠٠٠	جملة (أ) الاستخدامات الجارية
٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	باب (٣) إيرادات رأسمالية متنوعة			(ب) الاستخدامات الرأسمالية :
١٠٠٠٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠	باب (٤) القروض والتسهيلات الائتمانية	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	باب (٣) استخدامات استثمارية
١٣٥٠٠٠	١٦١٠٠٠٠	جملة (ب) الإيرادات الرأسمالية	٣٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	باب (٤) التحويلات الرأسمالية
١٠٦٠٥٠٠٠	١١٦٠٦٠٠٠	إجمالي الإيرادات	١٣٥٠٠٠٠	١٦١٠٠٠٠	جملة (ب) لاستخدامات الرأسمالية
			١٠٦٠٥٠٠٠٠	١١٦٠٦٠٠٠٠	إجمالي الاستخدامات